

نحو جمهورية جديدة

نحن شباب من المعتصمين في ميدان التحرير. نتقدم لكم ملأنا الثور بروية لإستكمال ثورتنا.

بعد أن أيقن الشعب المصري من أن المجلس العسكري يُعبر وكيلًا أمينًا على الثورة ، ولما خاضت الثورة للمحاكمة لإجهاض الفصل ٣٠١ من خلال أساليب والأعباء لم تعد تتحتم على أحد ، أبرزها إشغال الفئدة القبطية عن طريق إعطائهم قضاة لا يوضع مصفحة الوطن على رأس أولوياته بخلق ما يقوم بتنفيذ تعاليمت العسكرية وما صاحب ذلك من تحريف لمنى منعت وهندسة للعنف أحدثت خلال الشهور الماضية حمة من الذعر لدى قطاع واسع من المصريين ، وبجهد بسيط للقارة الماضية التي تولى فيها المجلس المسؤولية ، نجد أنه قام بالإلتفاف على الديمقراطية بتضعيف الإعلان الدستوري مرة ثم يتم الاستفتاء عليها ، وإلهاء القوى السياسية في سمارك وهمية متعددة، تدير بالثورة في مرقى ضبابية وتحرف بها عن مسارها الذي يريده الشعب مع استمرار جمع الحريات وعسكرة الإعلام للمحدد ، تلاوة على التخطيط والإرتباك الواضحين فيما يخص الجوانب الزمنية الذي أقره المجلس العسكري بتسليم السلطة للمدنيين.

وبناءً على ما سبق نتقدم بالإقتراح التالي :

- ١- الموافقة على مجلس رئاسي منبني له مجالاً الصلاحيات وعليه تشكيل حكومة ثورية أو حكومة انقلاب ومنبني يتم الموافقة عليها من مبادئ الثورة ، ولها سطات الصلاحيات بد بعضن لها تنفيذ مطلب الثورة.
- ٢- محاكمة كافة المسؤولين عن كل الجرائم التي ارتكبت في تلك الفترة.
- ٣- التوافق على رؤية تفصيلية لإنارة المرحلة الانتقالية تدار من طريق هذه الحكومة ، بحيث تحتوي الرؤية على إصلاح هيئة الشرطة وتفعيلها وإيجاد حلول ثورية للمقاصد وتطوير الإعلام وتطويره وتميز استقلال القضاء وأعادة بناء السجلمع المدني والعمل بحقوق الإنسان والتداول الحر للمعلومات ومكافحة الفساد.
- ٤- عودة القوات المسلحة - الآن وليس عدا - إلى نكبتها.
- ٥- وضع معايير وفق الرؤية تساهمة لاداء الحكومة لمرتبها ومحتسبها.

كما نقترح رؤية للمرحلة الانتقالية من بينها :

- ١- إلغاء كافة الإعلانات الدستورية والمراسيم بقوانين التي صدرت بعد ٢٥ يناير .
- ٢- تكليف المجلس الرئاسي أو حكومة الانتقال الوطني بإصدار إعلان دستوري جازم للمرحلة الانتقالية التي لا تقبل تأجيل يتم يتم جرياً تمييزاً بين بقوانين اللازمة لتحويل ديموقراطية مدني كتمل.
- ٣- انتخاب مجلس تشريعي تصباغة بمقرر نظم البلاد يمثل كافة الفصائل والطوائف والتيارات السياسية ، وبما لا يخالف المعايير الوطنية والدولية.

للتواصل

عنوان البريد الإلكتروني: info@eq-eq.org

الموقع: www.eq-eq.org